مجلس التعاون

سلطنة عُمان توقع اتفاقية الحصول على أنظمة استخراج الغاز من الآبار الناضبة

مسقط/العمانية:

وقعت شركة جنرال الكتريك للنفط والغاز GE Oil & Gas عقداً تزيد قيمته على 250 مليون دولار مع شركة تنمية نفط عُمان تعمل GE بموجبه على تزويدها بـ16 وحدة من ضواغط الطرد المركزي التي تعمل بالمحركات الكهربائية وتستخدم لعمليات الحقن عالي الضغط في حقول كوثر وسيح نهيدة وبآل. وتأتي هذه الاتفاقية في اطار جهود شركة تنمية نفط عُمان الرامية الى تطوير أنظمة استخراج الغاز في أربعة من آبارها الناضبة.

وسيتم تصنيع الضواغط في مصانع GE Oil & Gas في فلورنسا بايطاليا، ليتم شحنها على مراحل الى عُمان بين عامي 2009-2015

ومن المقرر استخدام هذه الضواغط في 14 مشروعاً يبدأ تشغيلها بين عامي -2010 2016.

وقال كلودي سانتياغو، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة GE Oil & Gas: تعمل الشركة منذ أكثر من ثلاثة عقود على تطوير تطبيقات وحلول مبتكرة لتقنيات حقن الغاز، التي تساهم في المحافظة على إنتاجية الآبار الناضبة. ويسعدنا أن نضع خبرتنا الكبيرة وتقنياتنا المتطورة في تصرف المشاريع الجديدة التي تخطط لها شركة تنمية نفط عُمان، والتي ستساهم بدورها في تحسين معدلات انتاج الغاز في المنطقة اجمالاً.

وتعزز هذه المشاريع الجديدة أواصر التعاون بين GE و(شركة تنمية نفط عُمان)، التي تعتبر من أهم شركات التنقيب وإنتاج النفط في السلطنة. وكانت GE قد فازت خلال العام الماضي بعقدين لتزويد الشركة بضواغط الطرد المركزي لتشغيلها في حقل سيح رول بوسط عُمان، وحقل هرويل في جنوب السلطنة.

وتنتج «شركة تنمية نفط عُمان » أكثر من 80 ٪من موارد النفط الخام وغالبية موارد الغاز الطبيعي في السلطنة. وتمتلك حكومة عُمان حصة 60٪ في الشركة، في حين تتوزع بقية الحصص على «مجموعة شل Shell Group 43٪) »)، و«توتال 4٪ « Total٪)، و(بارتكس 2٪) (Partex). وتتم إدارة حقول الغاز حصرياً من قبل «شركة تنمية نفط عُمان PDO » بالنيابة عن الحكومة العُمانية.

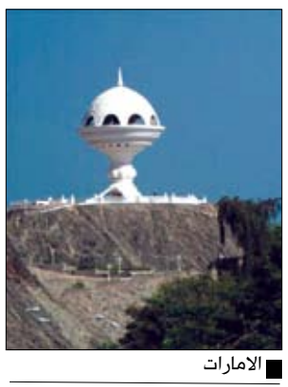
الامارات

أضواء

الخليج واليمن... والمركب الواحد

كلام كثير يتناول الوضع اليمني في أيامنا هذه. بعضه جدي وبعضه الآخر لا يمت إلى الواقع بصلة. لا يعني ذلك أن لا مشاكل في اليمن بمقدار ما يعني أن لا بد من التعاطي بحد أدنى من الهدوء والموضوعية مع هذه المشاكل. لا مفرّ من الاعتراف أولاً بأن البلد يمر في مرحلة صعبة ومعقدة في آن. لكن الاعتراف بخطورة المشاكل اليمنية ومدى عمقها واتساعها يقتضي الاقرار في الوقت ذاته بأن هناك كمية كبيرة من المبالغات أيضا نظراً الى أن الذين يتحدثون عن الوضع اليمني الراهن يتجاهلون إلى حدّ كبير لب المشكلة.

خيرالله خيرالله

ما يعزّز الشعور بأن الوضع صعب في اليمن وجود تحديات عدة تواجه البلد في الوقت نفسه. هناك اضطرابات في المحافظات الجنوبية، وهناك حوادث ذات طابع إرهابي ترتكبها "القاعدة"، وهناك حرب صعدة المستمرة منذ سنوات عدة بدعم خارجي والتي لم تجد بعد حلاً لها على الرغم من الوساطة القطرية. وهناك فوق ذلك كله أزمة اقتصادية حقيقية وعميقة عائدة الى أن عائدات النفط اليمنية متدنية في ضوء الكمية المحدودة من الاحتياط في أراضي البلد ومياهه من جهة وهناك نمو سكاني كبير من جهة أخرى. يأكل هذا النمو كل تقدم أقتصادي يتحقق على أي صعيد من الصعد.

هل من يريد أن يجد حلا في اليمن أم أن المطلوب التفرج على البلد من خارج والشماته بأهله من منطلق أنه بلد استطاع دائما المحافظة على حد أدنى من الاستقلالية على الرغم من أنه فقير وذو موارد محدودة؟ ربما كان الأهم من ذلك أن اليمن أستطاع تحقيق أنجاز مهم هو الوحدة التي بات عمرها ثمانية عشر عاما. هذه الوحدة مكنت النظام الذي كان في الجنوب من تفادي حرب أهلية جديدة بين مناطقه وقبائله ومكنت النظام الذي كان قائما في الشمال من التصرف بطريقة طبيعية تفرضها الظروف والتوازنات الأقليمية بعيدا عن المزايدات المتبادلة بين ما كان يسمى بالشطرين. لو بقي اليمن شطرين لما تمكن يوما من ترسيم حدوده مع جيرانه، خصوصا مع المملكة العربية السعودية. ولو بقي اليمن شطرين لكان أنجرّ الى حرب مع أريتريا التي أعتبرت في العام 1995 أن في أستطاعتها أحتلال جزيرة حنيش في البحر الأحمر والبقاء فيها الى ما لا نهاية، في حين كان القرار الحكيم يقضي باللجوء الى القانون الدولي بغية أسترجاع حنيش وجزر أخرى بعيدا عن أي نوع من الحروب والمزايدات التي لا تجر سوى الى كوارث. وبالفعل، استرجع اليمن حنيش وغير حنيش مستندا الى التحكيم الدولي وجنب نفسه كارثة محققة كان لا مفر منها لو لجأ الى أي نوع من القوة.

من الصعب أحصاء فوائد الوحدة اليمنية. يكفي أنه لو نجحت الحرب الأنفصالية في ربيع العام 1994 وصيفه، لكان اليمن اليوم صوماليا آخر. كان اليمن على قاب قوسين أو أدنى من الصومله. لكن تفادي كارثة كبيرة لا يعني في أي شكل أرتكاب أي نوع من الأخطاء في حق هذه المنطقة أو تلك. والحقيقة أن أخطاء كثيرة أرتكبت وأن تجاوزات حصلت منذ أنتهاء المعارك صيف العام 1994. ولكن ما لا بد من الأشارة أليه في هذا المجال، أن الأخطاء والتجاوزات لم تطاول ما يسمى المحافظات الجنوبية وحدها. هناك تململ في كل المحافظات اليمنية عائد بشكل خاص الى الوضع الأقتصادي العالمي وأرتفاع سعر المواد الأولية. الأكيد أن القيادة السياسية، خصوصا الحكومات المتعاقبة، تتحمل جزءا من المسؤولية. لكن الأكيد أيضا أنّ المشكلة ليست في الوحدة التي لا مستقبل لليمن من دونها. وما هو أكيد اكثر أن ثمة وعيا لدى القيادة السياسية لأهمية معالجة الوضع بعيدا عن أي نوع من التشنج أكان ذلك في الشمال أو الجنوب أو الوسط.

ولكن أبعد من الوضع الداخلي في اليمن والأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد الذي يشكل أكبر تجمع سكاني عربي في منطقة الجزيرة العربية، لا بد من النظر الى البعد الأقليمي للأزمة. خلاصة الأمر، أن على دول مجلس التعاون الخليجي عموما أدراك أن أي تدهور للوضع الداخلي في اليمن ليس في مصلحتها. أكثر من ذلك، أن أي تدهور لا يمكن ألاّ أن تكون له أنعكاسات على الأمن الأقليمي. من هذا المنطلق، يفترض في كل دول المجلس أن تتذكر أن ليس منطقيا أن تكون هناك تلك الهوة بين أقتصادها من جهة والأقتصاد اليمني من جهة أخرى. ليس مطلوبا أغراق اليمن بالمساعدات، علما بأن أي مساعدات مرحب بها، بمقدار ما أن المطلوب وضع خطة متكاملة تجعل اليمن يلعب دورا مساعدا في أصلاح الخلل السكاني في دول الخليج وتمكنه من تنفيس الأحتقان الداخلي العائد أساسا الى عوامل عدة من بينها غياب التخطيط الأقتصادي والنمو السكاني العشوائي. مثل هذه الخطة التي تفتح أبواب دول الخليج على رأسها السعودية أمام العمالة اليمنية ستساهم الى حد كبير في أنعاش الأقتصاد اليمني وتخفيف الضغط على السلطات اليمنية بما يسمح لها بالأنتقال الى معالجة المشاكل الداخلية في أجواء أفضل. لا مفر من أن تكون هذه الأجواء أجواء حوار وأنفتاح تأخذ في الأعتبار وجود أخطاء من النوع القابل للتصحيح.

في النهاية ليس هناك بديل من الوحدة اليمنية. من يطرح موضوع الوحدة لا يفهم أن اليمن ليس قابلا للتقسيم بين شمال وجنوب في أي شكل. اليمن الموحد ضمانة للجميع وضمانة لشبه الجزيرة العربية كلّها نظرا الى كل دول الجزيرة في مركب واحد. هل ينتصر صوت العقل وتدرك دول مجلس التعاون أن اليمن حديقتها الخلفية وأن التذرع بأخطاء على الصعيد الداخلي لا يعفي دول مجلس التعاون من قرار شجاع يصب في مصلحتها أوّلا يرتكز على مساعدة اليمن بدءا بالأستعانة بالعمالة اليمنية؟ لا بدّ من الأقرار أولا أن أمن المنطقة واحد وأن أي تدهور للوضع في اليمن لا يمكن ألا أن تكون له أنعكاساته على المنطقة المحيطة به. من يساعد اليمن بطريقة علمية بعيدا عن الفوقية وروح الأنتقام، يساعد نفسه أوّلا. العالم كله صار قرية صغيرة، فكيف بأهل المنطقة الواحدة والأقليم الواحد الذي أسمه شبه الجزيرة العربية؟

نقلاً عن/ موقع (ايلاف)

مشاريع توسعة وتطوير ستجعل مطار الكويت معلما حضاريا للدولة

الكويتية/كونا:

أكد مدير إدارة المشاريع في الإدارة العامة للطيران المدني مهدي الدخيل أن مشروع توسعة وتطوير مطار الكويت الدولي سيجعله معلما حضاريا ورمزا مميزا في دولة الكويت.

وقال الدخيل لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان مشروع مطار الكويت الذي سيتم المباشرة في تنفيذه في الصيف القادم سيكون على أحدث وأعلى المواصفات العالمية الراقية مؤكدا حرص الإدارة على بناء مرافق ذات طابع معماري جميل بالإضافة الى توفير الراحة والسهولة للمستخدمين ليكون من المطارات الرائدة في منطقة الشرق الاوسط.

وأوضح أن الادارة العامة للطيران المدني في طور تأهيل المقاولين للمباشرة في الحزمة الأولى من المشروع على أن يتم المباشرة في التنفيذ خلال شهر سبتمبر من العام الحالي.

وحول توسعة المطار أفاد الدخيل بأن مشاريع تطوير المطار التي جاءت انطلاقا مع رؤية سمو امير البلاد التي تقضي بجعل دولة الكويت مركزا ماليا وتجاريا تأتي مساهمة من الادارة العامة للطيران المدني في هذه الجهود التي تقوم بها الدولة.

وبين أن أهداف مشاريع الادارة في المطار تتمثل في ثلاثة اهداف رئيسية أولها تطوير البنية التحتية من مدارج وممرات وساحات وقوف للطائرات لاستقبال جميع أنواع الطائرات التجارية بما فيها الجيل الجديد من الطائرات العملاقة (ايه- 380) ورفع الطاقة التشغيلية للمطار من 450 ألف حركة اقلاع وهبوط سنويا الى 650 ألفا من خلال توسعة حدود المطار الغربية وانشاء المدرج الثالث.

وأضاف أنه تم التنسيق والاتفاق مع بلدية الكويت بشأن توسيع منطقة المطار الى الجنوب والغرب كما تم السماح للشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) بانشاء مرافق جديدة مع حظيرة خزانات أكبر لوقود الطائرات لتستوعب الزيادة المطردة في الحركة والطلب على وقود الطائرات في مطار الكويت الدولي.

تح

وقال ان من ضمن المشاريع تطوير المدارج القائمة حيث يوجد حاليا مدرجان فقط ويتم زيادة طوليهما وعرضيهما لاستقبال الجيل الجديد من الطائرات الضخمة الى جانب انشاء مدرج ثالث بمواصفات عالمية متطورة لاستقبال جميع انواع الطائرات وذلك طبقا لمواصفات المنظمة الدولية للطيران المدني (اي سي ايه او) وانشاء ساحات وقوف للطائرات وممرات ربط فرعية للطائرات من المدارج الى مباني الركاب وبالعكس بالاضافة الى انشاء مواقف مبيت لطائرات ضيوف الدولة .

واوضح أن الهدف الثاني من تطوير مشاريع توسعة المطار يكمن في زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار من سبعة ملايين راكب حاليا الى أكثر من 20 مليون راكب من خلال انشاء مبنى الركاب الجديد (الذي سيتم تنفيذه من قبل وزارة الاشغال العامة).

- وأشار الى أنه في حالة الموافقة لشركات الطيران الوطنية (الخطوط الجوية الكويتية وطيران الجزيرة والخطوط الوطنية الكويتية) على انشاء مباني ركاب خاصة بعملياتها فان مطار الكويت الدولي سيستوعب عددا أكثر بكثير للمسافرين يتجاوز المذكور سلفا.

وقال ان الادارة العامة للطيران المدني قامت بتشغيل مرافق الطيران العام الذي يخدم الطائرات الخاصة والتاكسي الجوي والاسعاف الجوي والمروحيات وطائرات رجال الاعمال وغيرها اضافة الى اقامة مرافق خاصة للمبنى وملحقاته من ضمنها غرفة خاصة للاجتماعات لرجال الاعمال الذين يعقدون اجتماعاتهم وأعمالهم واتفاقياتهم دون الحاجة الى الحصول على فيزا وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجمارك.

وفيما يخص الهدف الثالث أفاد بأنه يتعلق بتنشيط وزيادة حركة وكمية الشحن الجوي في مطار الكويت من 600 ألف طن بالسنة الى مليوني طن في المرحلة الاولى ومن ثم الى ستة ملايين طن وذلك من خلال منطقة تقع بين المدرج الغربي الحالي والمدرج الثالث الجيد بمساحة مليوني متر مربع لتستوعب مرافق الشركات والجهات الحكومية ومواقف السيارات وساحات وقوف لعدد لايقل عن 70 طائرة شحن جوي من الجيل الجديد (العملاق).

واشار الى وجود طلبات كثيرة من قبل الشركات المتخصصة في أنشطة الشحن والدعم اللوجستي للمشاركة والتواجد في تلك المنطقة موضحا أن بعض هذه الشركات على استعداد لانشاء مراكز اقليمية (اتش يو بي) لعملياتها في مطار الكويت الدولي في حالة توفير التسهيلات المطلوبة لعملياتها من قبل الجهات المعنية.

وكشف أنه تم التنسيق والاتفاق مع الزملاء في وزارة الاشغال العامة لربط المنطقة الجديدة للشحن مباشرة بطريق الغزالي السريع وطريق (5-6) السريع المزمع انشاؤه شمال المطار ليتم تكامل عمليات هذه المنطقة للشحن برا وبحرا وجوا.

وأفاد بأن منطقة الشحن الجوي الجديدة تنقسم الى ثلاثة مستويات الاول يطل على المنطقة المحظورة (الجوية) للتعامل وتقديم الخدمات مباشرة للطائرات والثاني المنطقة الجمركية لعمليات التخليص واعادة التصدير ويتواجد ضمنها الوسطاء والثالث المنطقة الأرضية غير المحظورة ويتم بها تخليص المعاملات والتأمين ومرافق الشركات والجهات الحكومية المختصة.

وأشار الى أن مشروعات توسعة المطار الدولي تعد من المشروعات الحكومية المميزة التي حرص على الاستعجال بتنفيذها مجلس الوزراء الموقر من خلال عدة قرارات صدرت بهذا الشأن تدعو جميع الجهات في الدولة للتعاون والتنسيق مع الادارة العامة للطيران المدني في سبيل انجاح وانجاز هذه المشاريع بسرعة

- وحول المعوقات التي تواجه الادارة في تنفيذ مشاريع توسعة وتطوير مطار الكويت الدولي قال الدخيل أنها تتمثل في أربعة عناصر رئيسية مؤثرة هي عدم حصول الادارة حتى تاريخه على الموافقة الرسمية من قبل وزارة النفط ممثلة في شركة نفط الكويت على توسعة الحدود الجنوبية علما بأنه تم التنسيق وعقد اجتماعات عديدة بهذا الخصوص مع الزملاء في شركة نفط الكويت.

أما المعوق الثاني فهو عدم حصول الادارة على موافقة بلدية الكويت على توسعة الحدود الشرقية لمنطقة المطار لتتمكن من انشاء ساحة وقوف طائرات ضيوف الدولة أثناء المؤتمرات والمناسبات رغم ارسال العديد من كتب التذكير بهذا الشأن للمسؤولين في بلدية الكويت ولم يتم الافادة حتى تاريخه.

وأوضح أن المعوق الثالث هو القرار الصادر عن الجهات المختصة والقاضي ب» منع تنازل الجهات الحكومية عن الأراضي المخصصة لاستخدامها أو تأجيرها لأية جهات غير حكومية» مما قوض صلاحيات الادارة العامة للطيران المدني في تأجير الأراضي على شركات الطيران الوطنية (والتي أسست بمرسوم أميري) لاقامة مرافق خاصة بعمليات تشغيلها وخدمة ركابها وطائراتها في مطار الكويت الدولي.

وذكر كذلك عدم قدرة الادارة على ابرام عقود الايجار مع شركات الخدمات والشركات المتخصصة في الشحن والدعم اللوجستي لاقامة مرافق لها في منطقة الشحن الجوي الجديدة للمباشرة في تقديم خدماتها لعملائها من شركات الطيران ومؤسسات التصدير والاستيراد.

أما المعوق الرابع فهو عدم مباشرة وزارة الكهرباء والماء بانشاء محطتي الكهرباء المتفق عليهما في شمال وجنوب المطار اللتين تم تسليم حدودهما للزملاء في وزارة الكهرباء ما سيؤثر على تشغيل المنشآت والمرافق التي سيتم تنفيذها ضمن مشاريع تطوير مطار الكويت الدولي عند انجازها معربا عن أمله أن يتم انجاز وتشغيل هذه المحطات في موعد أقصاه عام 2010.

وأشار الى أن المشاريع تتمثل في ثلاث حزم الاولى منها تطوير المدرج الاوسط وزيادة طوله من 3400 متر الى 4700 متر وسيتم المباشرة بتنفيذه في شهر سبتمبر المقبل في حين تتمثل الحزمة الثانية في انشاء محطتي اطفاء لتغطية المدرج الثالث واستطالة المدرج الاوسط اضافة الى انشاء مبنى المقر الرئيسي للادارة العامة للطيران المدني.

وفيما يخص الحزمة الثالثة التي تبدأ بعد انجاز الحزمة الأولى افاد بأنها تتمثل في انشاء المدرج الثالث بطول 4580 مترا وزيادة طول المدرج الشرقي من 3500 متر الى 4000 متر مبينا أن تلك المراحل تنتهي بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من بداية التنفيذ أي في أوائل 2013 .

وأكد الدخيل أن مشاريع تطوير مطار الكويت الدولي وتوسعته مبنية على دراسات مستفيضة من خلال الاستعانة بكبار المستشارين العالميين لتواكب الحركة المتزايدة في المطار التي نتجت عن تبني الدولة من خلال الادارة العامة للطيران المدني لسياسة الأجواء المفتوحة.

لبنى القاسمي تستعرض أمام وفد أمريكي مقومات اقتصاد الإمارات

أبوظبي / وام:

بحثت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية في أبوظبي مع وفد تجاري أمريكي يضم رؤساء والمدراء التنفيذيين لكبريات المؤسسات الاقتصادية والتجارية في مدينة هيوستن برئاسة بيل وايت عمدة المدينة مقومات إقتصاد دولة الإمارات والفرص الاستثمارية المتنوعة القائمة في مختلف القطاعات والمجالات.

وأكدت معاليها خلال اللقاء أن دولة الإمارات تشهد تطورا سريعا يشمل كافة القطاعات الإقتصادية والمرافق العامة والبنية التحتية بشكل عام والمشروعات التجارية والخدمية وحركة التصنيع والخدمات الاجتماعية .

واشارت إلى تركيز الدولة والمؤسسات الإماراتية على النوعية والتميز والحرص على تقديم أفضل الخدمات الحديثة بما يتلاءم مع خطط الحكومة في التطور التقدم الاقتصادي.

وأوضحت معاليها أن الإنجازات التي تشهدها الإمارات هي نتاج التخطيط السليم لمؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله والتوجيهات الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» والفكر الثاقب والتخطيط الإستراتيجي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في سبيل الوصول بدولة الإمارات إلى مصاف الدول المتقدمة إقتصاديا وإجتماعيا.

وأكدت معاليها حرص الحكومة من خلال إستراتيجيتها الشاملة على إتخاذ الخطوات الضرورية وسن التشريعات والقوانين المناسبة التي تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي في الدولة وتحقيق الإنسيابية في الأداء الإقتصادي وتعزيز علاقات التعاون الإقتصادي والتجاري مع دول العالم.

وقالت معاليها ان دولة إمارات خطت خطوات كبيرة للغاية نحو بناء إقتصاد قائم على المعرفة بما ساهم بشكل كبير في ردم الفجوات الإقتصادية مع العالم المتقدم .. مشيرة إلى النجاحات العديدة التي حققتها الحكومة الالكترونية في مختلف الميادين .

وأوضحت أن دولة الامارات استطاعت جذب العديد من الخبرات والمواهب من مختلف الجنسيات والدول ووفرت المناخ المناسب لهم حيث تعايشوا في تجانس وساهموا في عملية التنمية .. مشيرة الى ان الدولة توفر فرص التأهيل لأبناء الدولة لدخول مجالات العمل المختلفة واتاحة المجال ايضا للاستفادة من الخبرات التي تستقطبها .

وأضاف معاليها أن اقتصاد دولة الإمارات شهد عام 2007 انتعاشا ملحوظا و حقق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنوع الاقتصادي حيث بلغ النمو الحقيقي خلال العام الماضي 4 ر7 بالمائة لتصل قيمة الناتج المحلي للدولة إلى 698 مليار درهم.

وأشارت معاليها إلى اهتمام دولة الإمارات بتنويع القاعدة الإقتصادية من خلال تطوير القطاعات غير النفطية والتركيز على الطاقة المتجددة .. مشيرة إلى أن مساهمة القطاعات غير الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بلغت حوالي 65 بالمائة مما يعكس نجاح سياسة التنوع الإقتصادي التي تنتهجها الدولة .

وأكدت معاليها أن دولة الإمارات نجحت في بناء إقتصاد متنوع وقوي بما يتماشى مع توجيهات القيادة وإستراتيجيتها في التنمية الشاملة..مشيرة إلى السياسات الإقتصادية المتوازنة والحكيمة للدولة وقدرة الإقتصاد الإماراتي التعامل مع مختلف المتغيرات والتحديات .

وأكدت معاليها على تميز دولة الإمارات في إستقطابها للإستثمارات الأجنبية التي بلغت قيمتها حوالي 19 مليار دولار عام 2006 وهي في إزدياد مستمر نتيجة الفرص الإستثمارية المتجددة في الدولة وحرص الحكومية على إتخاذ المزيد من الإجراءات والتشريعات التي تساهم في تعزيز أداء الأعمال وتطوير النمو الإقتصادي بالدولة .

واشارت إلى أن الفرص الإستثمارية الغنية القائمة في الدولة في مختلف القطاعات خاصة في قطاعات الصناعة والسياحة والتعليم والعقارات جعلت من دولة الإمارات مركزا عالميا للشركات والمؤسسات العملاقة التي تبحث عن التوسع والنمو في العالم .

وأوضحت معاليها أن الشفافية والوضوح مطلوبان من كلا الطرفين ذات العلاقة بالصناديق السيادية الحكومية الدول المستقبلة أو المصدرة لهذه الصناديق.. مشيرة إلى أهمية بناء الثقة بين هذه الصناديق الإستثمارية والدول التي تستثمر بها خاصة أن هذه الصناديق تعمل على تنمية إقتصاديات هذه الدول وتوفر فرصا للعمل لمواطنيها في مختلف القطاعات .

من جانبهم عبر أعضاء الوفد الأمريكي عن إعجابهم بما شاهدوه في الامارات من نهضة عمرانية وتقدم في مختلف المجالات ..مثمنين تعايش جميع الوافدين الذين تحتضنهم الامارات من مختلف الجنسيات والاديان بتناغم وإندماج في المجتمع .

حجم الاستثمار في قطاع التأمين بالسعودية يرتفع إلى 4 مليارات دولار في 2010

الرياض/متابعات:

من المتوقع أن يصل حجم الاستثمار في قطاع التأمين في المملكة إلى اكثر من 15 مليار ريال (حوالي 4 مليارات دولار) في عام 2010 محققا اعلى نسبة في السوق العربية تصل الى 50 في المائة من اجمالي السوق.

وأرجع خبراء العامل الاساسي في نمو استثمار التأمين الى الناحية القانونية، وبصدور الانظمة المتعلقة في التأمين التعاوني أدى الى تزايد شركات التأمين وتدافعها للحصول على تراخيص.

كما أرجعوا تلك الزيادة الى النمو السكاني، موضحين ان صغار السن يستحوذون على النسبة الاكبر، ويتوقع ان تتعدد خدمات التأمين بظهور برامج جديدة في التعليم والزواج وغيرها.

وتوقع ان ينافس قطاع التأمين الاستثمارات المصرفية في السنوات المقبلة نظرا للنمو المتزايد للقطاع علاوة على توسع الشركات.

وأشار الخبراء الى ان قطاع التأمين يواجه تحديات كبيرة اولها ضعف الكوادر المحلية والحاجة الى الخدمات التشريعية المساندة وايجاد بيئة قانونية لفض النزاعات القضائية وكذلك ايجاد تشريعات تحدد المستفيدين، وايجاد جهات رقابية شرعية على عمل شركات التأمين.

صحة دبي تشارك في مؤتمر لتطوير أساليب التعليم الطبي في بوسطن

صحة دبي تشارك في مؤتمر لتصوير أساليب التعليم الطبي في بوسطن

دبي / وام:

شارك وفد طبي يمثل المدراء الطبيين للمستشفيات ومدراء برامج الإقامة بهيئة الصحة في دبي في مؤتمر طبي نظمته جامعة هارفارد بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من العاشر وحتى 18 من ابريل الجاري حول أساليب تطوير التعليم الطبي في برامج الإقامة للتخصصات الطبية.

وأكد الدكتور عيسى كاظم مساعد المدير العام للشؤون الطبية بهيئة الصحة بدبي على أهمية هذه المشاركة التي تعكس الحرص الذي توليه الهيئة لتطوير برامج الإقامة للتخصصات الطبية في مستشفياتها من خلال تدريب وتأهيل كوادرها الطبية لتطبيق أفضل الممارسات والبرامج العالمية في هذا المجال ..لافتا إلى الشراكة الإستراتيجية التي تربط الهيئة بمجموعة أطباء كلية هارفارد الطبية للاستفادة من الخبرات والبرامج الطبية المتطورة التي تطبقها كلية هارفارد ببوسطن في مجال التعليم الطبي في برامج الإقامة والتعليم الطبي المستمر والمتخصص .

من ناحيته قال الدكتور عامر شريف مساعد مدير إدارة التعليم المستمر رئيس الوفد ان هذه المشاركة تهدف الى التعرف على أحدث الأساليب والطرق العالمية المطبقة في مجال التعليم الطبي ببرامج الإقامة للتخصصات الطبية والاستفادة منها في رفع وتطوير هذه البرامج في مستشفيات الهيئة من خلال تطوير مهارات الأطباء المشرفين على برامج التخصصات الطبية ..

مشيرا إلى البرنامج العملي المكثف الذي استمر على مدار أربعة أيام في المستشفيات التابعة لجامعة هارفارد للاطلاع عن كثب على واقع وآلية تطبيق برامج الإقامة للتخصصات للأطباء في المستشفيات والأساليب الحديثة في التعليم الطبي من خلال العمل ضمن فرق ومجموعات متخصصة في هذه المستشفيات ..كما نوه الى ورش العمل التي تخللت المؤتمر والتي اشتملت على المحاضرات النظرية التي ركزت على مهارات التعليم الطبي .

وعلى هامش المؤتمر التقى الدكتور شريف عددا من المسؤولين في الجمعية الأمريكية لكليات الطب في واشنطن والتي تضم كافة كليات الطب في أمريكا وكندا لبحث سبل التعاون المستقبلي بين الهيئة والجمعية والاستفادة من خبرات الجمعية وتجاربها في مجال تطوير برامج التعليم المستمر .

وأعرب أعضاء الوفد عن سعادتهم للمشاركة في مثل هذه المؤتمرات الطبية التي تمكنهم من متابعة آخر المستجدات العالمية والاطلاع عن كثب على تجارب وخبرات ومعارف الآخرين في التعليم الطبي وبما يحقق الفائدة القصوى والأهداف التي يسعى إليها برنامج التعليم المستمر والتخصصي في الهيئة.

يذكر ان هيئة الصحة بدبي كانت قد وقعت مذكرة تفاهم مع مجموعة أطباء كلية هارفارد الطبية بهدف الاستفادة من الخبرات العالمية في مجالات التعليم والتدريب والبحوث والرعاية السريرية المتطورة للنهوض بمستوى الخدمات الطبية التي تقدمها الهيئة للجمهور في إمارة دبي.

10 مليارات درهم حجم صناديق الاستثمار الخاصة في دولة الإمارات

ابوظبي / وام:

كشف حسين النويس رئيس مجلس إدارة شركة الواحة كبتال ورئيس مجلس إدارة صندوق خليفة عن التخطيط لتأسيس صندوق استثماري لتمويل المشاريع برأسمال مبدئي 300 مليون درهم بالتعاون ما بين صندوق خليفة وبنوك وشركات تأمين ومؤسسات وطنية أخرى .

وأضاف ان أبوظبي لديها فرص استثمارية كبيرة وواعدة في قطاعات البنى التحتية والصناعة والخدمات وبإمكان صناديق الاستثمار الخاصة أن تدخل الاستثمار في هذه القطاعات، مشيرا إلى أن قانون الشركات الذي قارب على الانتهاء واطلاقه يفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب للدخول في استثمارات بنسبة ترضي رغباتهم .

قال النويس ان التوجه الحالي في مشروع القانون الجديد للشركات هو إعطاء صلاحية لوزير الاقتصاد لتحديد نسبة ملكية الأجانب في الشركات التي قد تصل 70٪ وقد ترعى ذلك وفقاً لدراسة تقوم بها لجنة لأهمية الاستثمار الأجنبي . هذا من حيث حجم القيمة المضافة لهذا الاستثمار ومدى المساهمة في نقل التكنولوجيا وتدريب العاملين والكفاءات وغيرها من المعايير التي سيحدد الوزير نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في هذه الشركة أو تلك .

وجاء حديث النويس هذا على هامش مؤتمر الثالث للاستثمار ورأس المال الجريء في الشرق الأوسط 2008 الذي عقد في أبوظبي أمس وأكد النويس أهمية تغيير الثقافة السائدة في الشركات العائلية في الدولة بحيث يتم مأسسة هذه الشركات بما يساهم في تعزيز وتطوير أداء هذه الشركات والمساهمة بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني .

وقال النويس إن حجم استثمارات صناديق الاستثمار الخاص في الامارات تقدر بحوالي 10 مليارات درهم . مؤكداً أهمية وضرورة تطوير أدوات الاستثمار في الدولة حتى تتمكن من استيعاب السيولة العالية لدينا في السوق وتوظيفها بمايخدم الاقتصاد الوطني، وأوضح ان صناديق الاستثمار الخاصة هي احد هذه الادوات التي يمكن ان توظف هذه السيولة اضافة الى تأسيس شركات ومشاريع جديدة واصدار اسهم جديدة لشركات قائمة ضمن خطط توسعاتها، وأكد النويس تنامي دور صناديق الاستثمار الخاصة في الدولة والمنطقة والعالم خاصة وان عائدات هذه الصناديق عالية وقد تصل الى اكثر من 50٪ الى 90٪ احياناً .

وتطرق النويس الى التحدي الذي يواجه الامارات وابوظبي في ضوء خطة ابوظبي لغاية 2030 وخطتها الخمسية الاستراتيجية التي تهدف إلى مزيد من الازدهار والنمو، وقال النويس إن لدى أبوظبي والإمارات بشكل عام إمكانات مالية جيدة وبنى تحتية غير متوفرة في دول المنطقة، وتتوفر في امكانات وفرص استثمارية قوية خاصة في قطاع العقار في أبوظبي الذي يحمل آفاقاً واعدة إلا أن التحدي هنا يتمثل في كيفية التغلب على نقص المواد الأولية ونقص الأيدي العاملة والكوادر الكفوءة، وأوضح النويس ان أبوظبي وضمن خطتها الاستراتيجية للتغلب على ذلك فإنها تتعامل على أساس مضاعف انتاج الشركات والمصانع لتلبية احتياجات السوق العقارية وانشاء مصانع ومشاريع جديدة، وتكثيف عمليات التأهيل التدريبي للعاملين . وأكد النويس ان ارتفاع معدل التضخم في الدولة هو تحد آخر وان النمو الاقتصادي في أي دولة كما هو الحال لدينا لا بد أن يرافقه نمو في معدل التضخم، وشدد على ان معدل التضخم الحالي هو تحد حقيقي للامارات وهناك جهود حكومية بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة هذا التحدي والحد من آثاره السلبية والعمل على تخفيف الأسعار ومعدل التضخم .

من ناحيته جان مراد من شركة تريا كو الفرنسي التي لديها مقر في مركز دبي المالي العالمي وتدير صناديق استثمارية خاصة وتعمل على استقطاب المستثمرين للاستثمار في هذه الصناديق قال مراد ان حجم الاستثمارات الخاصة في منطقة دول التعاون لعام 2007 وصلت إلى 11 مليار دولار، وقالت ان هناك إقبالاً من المستثمرين على الاستثمار في هذه الصناديق الذي يعد العائد عليها أفضل بكثير وأعلى من العائد على الاستثمار في اسواق المال العالمية ومن القطاع العقاري، مشيراً إلى تزايد عدد هذه الصناديق في منطقة الشرق الاوسط الى أكثر من 40 صندوقاً، وقال ان هذه الصناديق في حالة تزايد من حيث العدد واصولها نظراً للفرص الاستثمارية الجيدة في المنطقة، وكشف مراد عن تقديم فرص استثمارية لجهاز أبوظبي للاستثمار في صناديق الاستثمارات الخاصة في أوروبا ودول أخرى لكنه لم يكشف عن طبيعة المشاريع الجديدة التي دخلها جهاز ابوظبي للاستثمار في الآونة الأخيرة .

متفرقات